

يسألون عن

dr.f.alshaiji@hotmail.com

د.فاطمة الشايحي



الحرية

باسم الحرية يولد لدينا إيمان بأن وجودنا له كيان خاص لا يتحقق إلا بتحقيق رغباتنا الخاصة، فأصبحنا نطالب بما نراه حقاً لنا بغضب، واتخذنا من العنف والقوة أساساً لكسر أي قيد، واعتقدنا أن ما نريده هو الحق، ورفضنا تحمل مسؤولية أفعالنا بقول أنا حر، وخط الناس بين أشكال الحريات، ولم تعد هناك رؤية تجمع بين الخاص والعالم.

لقد اتفق العالم على أشكال الحرية، فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان أوضح أن الحرية حق من حقوق الإنسان، وحدد الحريات، وهي حرية الديانة والضمير والتنقل والتفكير والرأي والتعبير والاشتراك بالجمعيات السياسية والتصويت وحرية العمل، ولكن العالم لم يتفق على كيفية الحصول على هذه الحريات وكيفية ممارستها على أرض الواقع، وذلك لأن هناك إيماناً بأن لكل مجتمع ظروفه الخاصة، لذلك نجد أن ممارسة الحرية تخضع لقيود خاصة يقرها قانون المجتمع الذي يعيش فيه كل إنسان.

اعتقد أن الفهم الخاطئ للحرية باعتبارها هبة شخصية منحها الخالق للإنسان أدى إلى رفض فكرة أن الحرية هبة منحها الخالق للجميع، كما أدى إلى تحديد غاية مغايرة لغايتها الأساسية، فهناك من يعتقد أن بممارسة الحرية نحن نمارس الديمقراطية لكن الديمقراطية لا تقف عند حد الحرية فقط، بل هناك المساواة والعدل، وقد تكون ممارساتنا الخاطئة للحرية تؤدي إلى انعدام المساواة والعدل. لذا إذا أردنا تحديد ماهية الحرية، يجب علينا أن نعرف غايتها الأساسية وأشكالها لكي نعرف كيف يمكن لنا أن نمارسها.

لماذا نطالب بالحرية؟ ولماذا نطالب بحقوقنا باسم الحرية؟ إن غاية الحرية هي الاستقرار النفسي، والاجتماعي، فنحن نطالب بالحرية حتى نستطيع أن نطالب بحقوقنا الضائعة، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى تفاعل من المجتمع ما نقوم به باسم الحرية. وإذا فقد الإنسان تفاعل مجتمعه فسيظل يعيش في صراع نفسي وفكري ومجتمعي وقد يقترب بعض المحامات باسم الحرية.

تحقق الحرية غايتها عندما يعي الإنسان مفاهيم كثيرة منها أن الاختلاف أمر طبيعي ويجب التعايش معه، وأن احترام الآخر واجب، فكما هو حق له فهو أيضاً واجب عليه، وأن المواجهة تقابلها المسؤولية، وأن لغة الحوار يجب أن تكون منطقية ومقنعة لتحقيق غاية الحرية وليس لإثارة النفوس وشحنها.

فلكي تكون حراً، يجب عليك أن تجعل المجتمع يؤيد ما تريد، لذلك يجب أن تلتزم الأدب والاحترام ليقتبل المجتمع فكر فتجعله يغير من قيوده بلطف وليس بعنف، ويجب أن تعلم أن التغيير يحدث تدريجياً وليس جذرياً، ولكي يتفاعل معك المجتمع يجب عليك عدم استخدام أسلوب الفرض والقوة بل الإقناع، فالحرية ليست فردية وإنما هي اجتماعية وتحتاج إلى تفاعل إيجابي، وهي ليست انتقاء لأفكار أو أفراد وإنما هي اتفاق بين الأفراد. إن الانسجام والتناغم بين الأفراد يساعد على تحرير طاقات وقدرات الفرد ويدفعه إلى الإنتاج أكثر لمجتمعه.

الحرية هي فعل فيه إنشاء وليس فعل ما تشاء وهو الأمر الذي يجعلنا نعرض لأشكال الحرية لنعلم ما الأسس التي تقوم عليها الأفعال باسم الحرية وكيف يمكن لنا ممارستها؟

Twitter @falarbash

Hotmail abaharf@hotmail.com

رأي

فهد الأبرش

شارع الموت

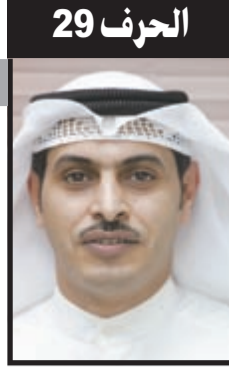
لا أعلم ما هو السر أو الهدف وراء زيادة كاميرات مراقبة السرعة للسيارات وشوارع الكويت قد أصبحت عبارة عن كتلة من السيارات تتحرك كالسلاحفة لا حول لها ولا قوة، وعلى الرغم من تلك الزحمة الشديدة والتي تشهدها شوارع الكويت ورغم ضياع معظم وقتنا بالتوقف من مكان إلى آخر إلا أن هناك من لا يحترم القانون ليستخدم حارة الأمان ويقود بسرعة جنونية، وهناك من لا يفسح الطريق للإسعاف أو المطافي أو الشرطة، وهناك من يرمي القاذورات من النوافذ بالشارع، وهناك الأخطر على حياة الجميع وهي الدراجات النارية التي تتزحلق يمينا ويسارا بالشارع برعونة واستهتار معرضين حياة الجميع للخطر وهناك من يقود المركبة دون رخص قيادة، وهناك من لديه رخصة قيادة ولا يستحق أن يقود حتى درجة هوائية حصل عليها عن طريق الواسطة، وهناك بعض المستن الذين يقودون ولا يرون أو يدركون ما يدور من حولهم، وهناك من يقود المركبة ويرسل الصور والرسائل ويستخدم الانستغرام والتويتر والواتساب والاي ميلات متجاهلين الطريق ليعرضوا حياتهم وحياة من حولهم للخطر.

باختصار، أصبحت شوارع الكويت كساحة القتال من يرغب في الذهاب إلى أي مكان يجب عليه أن يقرأ الشهادتين، أما الأطفال فهم ضحية، أرواحهم تحت رحمة الله سبحانه وتعالى ومن ثم السائقين، هؤلاء الأشخاص المتغربين الذين لا يعرفون أبجدية القوانين، معظمهم يحصلون على رخص القيادة عن طريق الواسطة معرضين أرواح الجميع للخطر رغم تلك الزحمة. إلى متى سنعيش داخل حلبة الموت (الشوارع) إلى متى ستضيع حياتنا ووقتنا في زحمة الطرق ونحن نعيش على أرض أغنى الدول في العالم والحمد لله، وهل زيادة سعر البنزين على غير الكويتيين كما تم اقتراحه من قبل أحد النواب هو الحل لتلك المشاكل؟ أم حفر الأنفاق وبناء الجسور وتوزيع وتنظيم المناطق الصناعية والسكنية والتجارية وبناء السكك الحديدية للقطارات وتشجيع الناس على استخدام النقل الجماعي وتطبيق القوانين على من يستهتر بأرواح الناس وإعطاء رخص القيادة لمن يستحق وسحبها فوراً ممن لا يستحق هو الحل؟

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com

ذخار الرشدي



بطالة.. وبلد

يسكنه «الكتبة»

عندما تعمل الدولة لدى أصحاب النفوذ، هنا تحدث الكارثة وتختفي العدالة الاجتماعية.. عندما تعمل وزارة أو جهة حكومية لدى اصحاب النفوذ والاقتصاديين وتقدم دراسة تحليلية من 157 صفحة تدافع في بعض فحواها عن الكبار وتهجم اصحاب الدخل المحدود فهنا كارثة حقيقية.. وعندما تتناقض تلك الدراسة الحكومية نفسها فهنا كارثة الكوراث.

اطلعت على دراسة تحليلية عن البطالة في الكويت، قدمتها هيئة التخطيط، وحوت الدراسة للاسف وجهة نظر متطرفة مهاجمة لكل القوانين التي تكفل للعمال من مواطنين ومقيمين حقوقهم لدى اصحاب العمل، ولم يتوان كاتبو الدراسة عن مهاجمة القانون رقم 19 لسنة 2000 المتعلق بشركات ومؤسسات القطاع الخاص ووصفه بالجاثر وغير المنصف لانه يستقطع من الشركات 25٪، وانه

يحظر التعاقد مع الشركات التي لا تلتزم بنسب الحالة الفنية، كما هاجم كاتبو الدراسة حركة التكوين في القطاع الخاص، والادهم أنهم يعتبرون إلزام صاحب العمل بـ «تحويل الراتب عبر البنوك الى موظفيه» قرارا جاثرا وعقوبة غير منطقية. وللأسف فإن هذه الدراسة قدمت هجوما على مواد قوانين حمي العاملين ولكنها لم تقدم حولا بديلة، بل دليل ان كاتبها قصدوا الهجوم على القوانين التي تحمي «الغلابة»، ولكن الصدمة انه وبينما اكمل قراءة الدراسة اكتشفت ان كاتبها الدراسة، وفي موقع لا يبعد سوى 10 صفحات عن رأيهم المتطرف في حركة التكوين، يمجدون قرارات التكوين وضرورة إلزام الشركات بنسب العمالة الوطنية، وكأنهم لحسوا رأيهم الاول لحسا.

والسؤال هنا: «انتو شنو تقولون بالضبط؟!»، وبصراحة اذا كان هذا نمونجا لما تقدمه هيئة التخطيط

لمجلس الوزراء فلعل هذا يكشف سبب تخبط كل القرارات الحكومية ووقوعها في الاخطاء تلو الاخطاء، وما اقول إلا «سفوا.. هيتكم». الدراسة رغم هذا الخطأ الكارثي من التناقض في انها وجهت النقد الحاد لشيء لم يكن ليستوجب النقد، دون ايجاد حلول الا انها كشفت حقائق كارثية، مثلا ان عدد الكويتيين العاملين في الصيد والزراعة 96 فقط مقابل 26185 غير كويتي في هذين المجالين الآخرين. أما الأمر الغريب الذي كشفته الدراسة من واقع الهذات وزارة الشؤون فهو أن 41٪ من الموظفين الكويتيين هم من «الكتبة» اي موظفي الخدمات الحكومية، وكأننا في بلد يديره الكتبة. اما الاخطر فإنه في العام 1995 كان يوجد 2489 عاطلا عن العمل واليوم وكما نعلم ان العاطلين عن العمل في الكويت أكثر من 15 ألف عاطل، هل تفهمون ماذا يعني ان لدينا أكثر من 15 ألف عاطل؟!



انتخابات المجلس البلدي 6 يوليو لقبيل

ما أوصيك... أي ولحد زبانة... وتصبركيات قوية... أي زبوة صاهارت من قبل... أيا؟! ولا تنسى اللوحات مالت الشتر والعزات كونعها بالمنطقة... والله هالال... بالأساء الوهمية!!

صدي الأحداث



almutairidel@hotmail.com

عادل عبدالله المطيري

أكره أن أكون مداحاً أو قادحاً، فالمدح في غير أهله ظلم والقدح ظلمات، أما الكتابة السياسية التحليلية فأظنها أصبحت من المستحيلات. ذلك أن التحليل السياسي في مجتمعاتنا أصبح من الصعوبة بمكان، حيث لا ثبات لموقف سياسي ولا تمسك بمبدأ فكري، حتى إن صناع القرار لدينا لا يمكنهم التكهّن بقراراتهم الذي سيتخذونها غداً، فكيف للمحلل السياسي أن يجلها؟! إن لم يتبق لنا ككتاب ومتابعين للشأن السياسي إلا أن نعلق على الأحداث السياسية فقط، وهذا النوع من الكتابة الصحافية لم نبتكره، فهي مهنة معروف بالدول الغربية تحت مسمى «المحللين السياسيين»، فكما أن للرياضة معلقها، فإن للسياسة معلقها أيضاً، والذين يحاولون شرح ما يحدث أمامهم من قرارات سياسية وما يتوقعون من تأثيرات لها على المجتمع، وكما يوجد في التعليق الرياضي

معلق هادئ ومعلق حماسي، كذلك الحال في مجال التعليق السياسي، حيث هنالك المعلق السياسي العقلاني والهادئ وهناك من هو أكثر حماساً من المعلق الرياضي المعروف بتعليقاته الرياضية الرائعة «فارس عوض»، فتجد مثلاً المعلق السياسي الحكومي يصبح بأعلى صوته بالفصائيات وعلى صفحات الجرائد الإلكترونية والورقية قائلًا «يا ربا ما اروع هذه السياسة الحكيمة، ويا الله على هذا الإبداع الحكومي، يا لله ما هذه القرارات الخالدة، يا ربا على هذا الإنجاز يا ربا». أما المعلق السياسي المعارض فيذكرني أيضاً بتعليقات فارس عوض الحماسية والخالدة في لاعب مانشستر يونايتد «روني»، فقط استبدل اسم روني بأحد رموز المعارضة الكويتية. ما أحاول أن ألفت النظر إليه هو غياب الكتابة التحليلية في صحافتنا العربية، ذلك لانتفاء الشروط الموضوعية لها أصلاً والتي ترتبط

بالساسة أكثر من ارتباطها بالمحللين، وأقترح بدلاً عنها أن نعود إلى تراثنا الأدبي العربي الزاخر بدراساته النقدية التي تتناول العمل الأدبي بكل موضوعية بحيث تذكر محاسنه ومساوئه على السواء، ولنقتبس منها مصطلح «النقد» ولنستخدمه في كتاباتنا وتعليقاتنا السياسية تحت مسمى «النقد السياسي» والذي على أساسه نضع كلام من الساسة والسياسات تحت مجهر النقد السياسي، فنذكر ما لهم وما عليهم، وعن نفسي، ربما أبداً بسلسلة من مقالات النقد السياسي للحكومة والمعارضة والمجتمع من الأسبوع القليل يابن الله.

ملاحظة ختامية: فارس عوض، أنت مبدع جداً، لدرجة أنك تستطيع تحويل مباراة عادية جداً إلى مباراة كلاسكو، وأن تجعل من مشاهد مدمن على البرامج السياسية مثلي متابعاً متحمساً لمباراة كرة قدم لا يعرف هل الفريقان يتباران على الكأس أم الدوري!

يقوم به الوكيل المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالفتاح العلي والذي تمكن خلال فترة بسيطة من إعادة الانضباط لهذا القطاع بعدما كان يعاني من الترهل وقلة الانضباطية، كما يحسب للحكومة القرار الأخير لوزير الصحة د.محمد الهيفي بشأن تخصيص الفترة الصباحية في مستشفى الجهراء للمواطنين، وهو ما يخفف من الازدحام الذي كان يعاني منه المرضى المواطنين حيث لم يكن هناك أي إجراء لمعالجة هذه المشكلة طوال السنوات السابقة. فعاد صديقي ليسألني عن السلبيات التي تجمع بين الحكومة والمجلس مادمت ذكرت الإيجابيات، فقلت: أهم ما يجب أن يسعى له الطرفان هو ضرورة تنفيذ الرغبة السامية لصاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه، وهي الاهتمام بالإنسان الكويتي البسيط الذي لا يملك نفوذاً أو جاهاً حيث يجب مراعاة وتسخير إمكانيات الدولة لهذه الفئة السنية وليس الاهتمام بعلية القوم والوجهاء فقط، فالاهتمام بالإنسان البسيط

هو سر تقدم الدول والعكس صحيح وهو ما نشاهده في الدول المتحضرة والمتقدمة.

خاتماً قلت لصديقي: إن المشكلة الأساسية التي تعاني منها الكويت ولا أظن أنها ستختلص منها مهما تغيرت الحكومات أو البرلمانات، هي استمرار وضع الشخص غير المناسب في المواقع القيادية في الدولة، فقد كنا نتوقع أن يتغير هذا الحال بعد التغييرات التي حدثت في البلاد إلا أنه من الواضح أن الحال استمر كما هو، فالقيادي لكي يصل إلى موقعه لا يتم اختياره بناء على كفاءته وقدرته على أداء الدور المطلوب منه، بل لا يزال الاختيار يتم بناء على الجهة أو الشخصية التي تدعم هذا المسؤول الجديد، لذا تجد أن الشغل الشاغل لهذا المسؤول فور توليه لمنصب هو رد الجميل للجهة أو الشخصية التي دعمته وساهمت في وصوله إلى المنصب، ونادراً ما نجد أن الهم الأساسي لهذا المسؤول هو تحقيق الإنجازات للجهة التي يتولى قيادتها.. مع الأسف الشديد!

في الصميم



م. غنيم الزعبي

افتحوا ملف المناقصات

الحكومية فستجدون

ألف داو ودواو

يحكي أحد وكلاء السيارات في الكويت فيقول فازت شركتنا بمناقصة مدهتها سنتان لتزويد إحدى الجهات الحكومية بعدد 50 سيارة، وبعد انتهاء السنتين ذهبتا لتسلم سيارتنا لنصدم بالمفاجأة الكبرى، جميع عاداتها أصفار، لم تتحرك تلك السيارات من مكانها مترا واحداً. ويكمل أخذنا سيارتنا وقمنا بعمل الصيانة اللازمة لها وعرضناها في معارضنا للبيع بأسعار تقارب أسعار الجديدة.

ما سبق هو فقط مثال واحد على عشرات إن لم تكن مئات المناقصات التي تدفع الحكومة فيها المقابل القيمة الكاملة للمناقصة من دون الحصول على خدمة أو منفعة توازي هذا المبلغ المدفوع أو في بعض الأحيان تحصل على خدمات سيئة ورديئة، انظروا إلى عقود التشجير والتخضير في الكويت.. حلفتكم.. هل لدينا تخضير أو تشجير في الكويت، عقود تبلغ عشرات

الملايين أين تذهب وكيف تنفق؟ لا أحد يدري، سر غامض وغريب شوارعنا ودواراتنا (جلحة ملحمة)، ولا مظهر جمالي لها فقط المئات من أشجار النخيل النصف ميتة، والأشجار المزروعة بعشوائية وبشكل بشع، وعندكم أيضاً مناقصات التنظيف التي اكتشفت لجنة تحقيق شكلها المجلس البلدي قبل عدة سنوات للتحقيق في سبب تدني مستوى النظافة في الكويت على الرغم من العقود الملايينية، أن هذه الشركات تحقق أرباحاً بالملايين تساوي أكثر من عقود البلدية حتى قبل تنفيذ بنود العقد... كيف؟ اكتشفت تلك اللجنة أن بعض تلك الشركات ما أن تفوز بعقد النظافة حتى تطير به إلى وزارة الشؤون للحصول على ألفي تصريح عمل (فيزا) وذلك بحجة الوفاء بالعقد والتزاماته التي تتطلب آلاف العمال كما تدعي، ثم تقوم ببيع تلك التصاريح إلى تلك العمالة البسيطة بمبالغ تصل إلى ألف دينار للفيزا الواحدة، وعليكم الحساب، يعني تلك الشركات «حطت في جيبيها» مليوني دينار قبل بداية العقد، لذلك لا يهمها هل تم تنفيذ العقد بصورة ملائمة أم لا؟ ولا يهمها قيام البلدية بالخصم من قيمة العقد، فقد حصلوا على أرباحهم من جيوب هؤلاء المساكين، ما سبق فقط مثالان من عشرات الأمثلة على عشرات الملايين تهدر من المال العام من دون أي مقابل ينكر.

@mubarakalwoqain

مبارك الوقيان

حديث الساعة



برلمان متوازن

وحكومة

مشكلتها كما هي

يسألني أحد الأصدقاء قائلًا: كونك أحد المتابعين للشأن المحلي والبرلماني بشكل خاص، ما تقييمك لأداء البرلمان والحكومة خلال الأشهر الماضية؟ فقلت: الإجابة باختصار إن الانطباع السائد عن البرلمان الحالي بقيادة الرئيس علي الراشد انطباع إيجابي جداً، وذلك لأسباب عدة أهمها ما حققه هذا المجلس من إنجازات على المستوى التشريعي، حيث انه انجز العديد من القوانين المهمة معظمها كان محفوظاً بالأدراج منذ سنوات عدة، بالإضافة إلى أنه لم يقصر في أداء الدور الرقابي كونه تمكن من إبعاد وزير رأى الأعضاء انه يتحمل مسؤولية قضية الدار، أما على الجانب الحكومي فنجد أن الأداء لم يكن في المستوى المطلوب خلال الفترة ذاتها، خاصة أن الكثيرين كانوا يتوقعون أداء حكومياً أكثر تطوراً بعد ابتعاد المعارضة وهي التي كانت «شعاعاً» جيدة لسوء الأداء الحكومي خلال الفترة السابقة، والملاحظ أن الأمر الإيجابي الذي يحسب للأداء الحكومي هو ما